

الاستثمار في التعليم العالي ومدى مواءمته لمتطلبات سوق العمل في الجزائر Investment in higher education and its suitability to labor market requirements in Algeria.

أ.د. زايد مراد

University of Algiers 3

zaidmourad895@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/23

أ. حدادي محمد أمين

University of Algiers 3

haddadi.amine.fgc@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2018/11/02

الملخص: يعد الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، فعملية تطوير القدرات الأساسية في شكل رأس المال بشري ومؤسسي تعد الأداة الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل. يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، والتعرف على مدى تحقيق التنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. أثبتت نتائج الدراسة المتوصل إليها إلى ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري؛ الاستثمار في رأس المال البشري؛ مخرجات التعليم العالي؛ مواءمة؛ سوق العمل.

Abstract : Investing in human capital through education at all levels is the cornerstone for economic growth. The process of developing basic capacities in the form of human and institutional capital is the necessary tool for long-term economic growth.

The objective of this research is to analyze the situation of higher education and the labor market in Algeria during the period from 2000 to 2015 and to identify the extent to which coordination between the outputs of higher education and labor market requirements is achieved. The results of the study showed that there is poor coordination between the outputs of higher education and the requirements of the labor market in Algeria.

Key Words: Human capital; investment in human capital; output of higher education; Harmonization; labor market.

JEL Classification : I23, J24, J64.

*حدادي محمد أمين (haddadi.amine.fgc@univ-alger3.dz).

المقدمة :

يعد الاستثمار في رأس المال البشري أحد الديناميكيات الرئيسية وراء النمو، فالنمو الاقتصادي طويل الأجل يعتمد في نهاية المطاف على مدى قابلية قطاع التعليم على تطوير القدرات البشرية في شكل رأس المال البشري، فلا يمكن لمهمة التحول الهيكلي أن تتحقق إلا في ظل وجود مستوى مرتفع من رأس المال البشري والمؤسسي. وهذا الأمر الذي يفسر لنا سبب ازدهار الدول المتقدمة والإقلاع السريع للبلدان حديثة التصنيع في شرق آسيا في مقابل معاناة بقية الاقتصاديات النامية من التخلف وبطء النمو في ظل وجود المهارات المنخفضة والمؤسسات ضعيفة. ونظرا لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة بقطاع التعليم العالي فقامت بتخصيص مبالغ مالية كبيرة للنهوض بهذا القطاع لإعداد القوى البشرية من مختلف المستويات والتخصصات لمواجهة متطلبات التنمية من القوى العاملة المؤهلة ولتكوين عدد أكبر من الكوادر البشرية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، غير أن تحقيق تلك المهمة تستلزم مراعاة عملية التنسيق بين الشروط المطلوبة في سوق العمل ، والمؤهلات المعروضة المتمثلة بالتخصصات المتخرجة من مؤسسات التعليم العالي .وفي ضوء ماسبق نحاول من خلال هذه الورقة نحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية :

مدى مساهمة الاستثمار في قطاع التعليم العالي في تزويد سوق العمل بالكفاءات البشرية ذات الجودة العالية والملائمة لمتطلبات سوق العمل في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر، كونه أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

شروط ومتطلبات واحتياجات سوق العمل لم تتمكن الكوادر البشرية المتخرجة من مؤسسات التعليم العالي من تلبية مما نجم عنه ارتفاع في معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية.

فرضية الدراسة:

إن انخفاض العائد الاقتصادي للاستثمار في قطاع التعليم العالي في الجزائر، والمتمثل بارتفاع معدلات البطالة الخرجين يعود إلى ضعف التنسيق بين مخرجات النظام التعليم وشروط ومتطلبات سوق العمل.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- التعرف على الإطار النظري للتعليم العالي وسوق العمل؛
- التعرف على واقع التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر؛
- تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر.

منهج الدراسة : للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مناسب لاستعراض التطور

الحاصل في التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل خلال فترة الدراسة.

خطة الدراسة : سيتم تغطية الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية :

- واقع قطاع التعليم العالي؛
- سوق العمل في الجزائر؛
- واقع مخرجات التعليم العالي في سوق العمل.

1. واقع قطاع التعليم العالي :

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا من حيث عدد الطلبة وعدد الهياكل البيداغوجية، فقد أصبح الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ضرورة من اجل الخروج من التخلف، وهو ما أكد دراسات الني قام بها علماء ومختصون في مجال التربية.

1.1 مفهوم الاستثمار في التعليم العالي :

أ. تعريف رأس المال البشري :

بدا استخدام مصطلح رأس المال البشري منذ أوائل الستينات من القرن الماضي، وقد اعتبر الأمريكي شولتز الذي وضع الأسس الأولى لمفهومه العام، وذلك من خلال محاضراته الشهيرة التي ألقاها في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية تحت عنوان "الاستثمار في الرأسمال البشري" *invesetment in humain capital*، وهناك من يعيد بداية الاهتمام بهذا المصطلح إلى ادم سميت Adam smith سنة 1776 في كتابه الشهير ثروة الأمم أين تطرق إلى كيفية تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، مشيرا إلى أن العامل البشري هو مصدر القيمة (شكور سعيد، 2015، ص6).

إن مفهوم رأس المال البشري بالمعنى الواسع هو مجمل المعارف والأفكار التي يكتسبها الأفراد خلال حياتهم والتي يستخدمونها في إنتاج السلع والخدمات في الأسواق أو خارجها. ويشتمل هذا المفهوم على الرصيد المتراكم من المعرفة والمهارة و الخبرة و القدرة على الابتكار في الدولة في لحظة زمنية معينة، ومدى الاستفادة منها في زيادة الإنتاج، ويتضمن هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد، البعد الأول وهو الرصيد المتراكم من الأفراد الأصحاء والمؤهلين والمنتجين في الدولة في لحظة زمنية معينة، والبعد الثاني هو الخصائص التعليمية والصحية للأفراد المؤهلين للدخول في سوق العمل، بينما يركز البعد الثالث على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم في زيادة الإنتاج والمساهمة في تلبية متطلبات التنمية (أمل اسمر زبون، 2016، ص3).

ويمكن إعطاء تعريف شامل لرأس المال البشري بأنه : جميع الموارد البشرية المزودة بالمعارف والمهارات والقدرات والخصائص التي تسمح بالإبداع والابتكار وتعطيه القدرة على تحسين وزيادة الإنتاجية .

ب- مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري :

لقد تبلور مفهوم استثمار في رأس المال البشري من خلال نظرية رأس المال البشري بأنه مجموع النفقات والمصاريف التي تنفق من طرف الفرد أو الدولة من أجل المساهمة في بناء الإنسان بدنيا وعقليا وذلك من خلال طفولته وحتى خلال حياته الإنتاجية (أمل اسمر ، 2016، ص11) ، ويعتبر الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية والتكوين من أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري. إذ يعتبر الاستثمار في التعليم إحدى الوسائل المهمة في تكوين رأس المال البشري ، نظرا لمساهمته في زيادة قدرة المتعلمين على التكيف مع ظروف سوق العمل وتقلبات الناجمة عن النمو الاقتصادي (عامر و نرمين ، ص5).

يعتبر الاستثمار في التعليم استثمارا طويل المدى يساهم في تكوين الثروة البشرية التي تعتبر القوة التي يقاس بها تقدم الأمم ، حيث انه لم يعد يقاس تقدم الأمم بما تمتلكه من ثروة باطنية وإنما بما تمتلكه من قوى بشرية مؤهلة ومدرّبة ، بالتالي فإن الاستثمار في رأس المال البشري أصبح أفضل أنواع الاستثمارات بما يدره من عوائد اقتصادية تعود بالمنفعة على الفرد والمجتمع.

ج- أهمية الاستثمار في التعليم العالي :

يعد الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم العالي من أنجح الاستثمارات التي تعود بالمنفعة على الفرد والمجتمع ، إذ يساهم التعليم العالي في تكوين الإطارات البشرية القادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي ، فقد تطرق دنسون في البحث الذي أجراه على الاقتصاد الأمريكي سنة 1962 باستخدامه لدالة الإنتاج البسيطة كوب دوغلاس على أن هناك عوامل أخرى تؤثر في زيادة الناتج القومي وهي الاستثمار في التعليم ، وبذلك اعتبره استثمارا مربحا نظرا لمساهمته في تنمية قدرات الأفراد على زيادة الإنتاجية عن طريق تكوينهم بالمهارات الفنية المتخصصة القادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي. وقد أكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة مهمة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم ، ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية ، كما يعتبر التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو، و أن كل سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نموا في الناتج المحلي بنسبة 7 بالمائة ، وهذا ما يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة (عامر و نرمين، ص6).

فقد تغيرت نظرة المجتمع للتعليم و أصبح ينظر إليه كاستثمار يعود بالمنفعة على الدولة وعلى الفرد حيث انه كلما استثمرت مبالغ مالية كبيرة على التعليم العالي كلما ارتفعت درجت الاستفادة من هذه الاستثمارات ومساهمته في رفع الفعالية وكفاءة التعليم ، وهو ما أكده بعض الاقتصاديين بأن أكبر عائد لرأس المال هو الذي يستثمر في الإنسان ، حيث أن الدولار الذي ينفق على التعليم بصفة عامة أو التعليم العالي بصفة خاصة يحقق في الغالب عائدا يفوق كثيرا الدولار الذي ينفق على أي مجال آخر، وهو ما أكده أيضا الفرد مارشال في كتابه (أصول الاقتصاد) حيث قال "أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، لأنه بالعلم والمعرفة يستطيع تسخير كل

قوى الطبيعة ومصادرها في خدمته مما يساهم في الارتقاء بمستوى معيشتة وتوفير أفضل ظروف الحياة الكريمة (هزاع داود سلمان، 2008، ص5).

يحتل الاستثمار في التعليم مكانة مهمة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، إلا أنه نجد أن كثرة البلدان العالم وبلدان الدول النامية تعاني من مشكل ضعف التحاق الطلبة بالمقاعد الجامعية وإلى ضعف القدرة الاستيعابية بمؤسسات الجامعية. أصبح الاستثمار الحقيقي في التعليم العالي هو مفتاح الحقيقي لمسايرة العصر والالتحاق بالدول المتقدمة. لذا سنحاول التطرق إلى واقع التعليم العالي في الجزائر وأهم الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع الحساس ومدى مساهمته في تلبية احتياجات سوق العمل.

2.1. واقع الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي في الجزائر :

أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالتعليم العالي لما له من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية، و مدى مساهمته في الخروج من التخلف و التبعية لقطاع المحروقات، لذا قامت بمجهود كبيرة في سبيل تحسين هذا القطاع وذلك عن طريق توفير مستلزمات البنية التحتية للجامعات والمعاهد والمدارس ، بعدما كانت تحتوي على جامعة واحدة بعد الاستقلال وهي جامعة الجزائر، إذ استطاعة بلوغ 106 جامعة في حلول عام 2018 والتي تغطي جميع التراب الوطني (48 ولاية) .

أ. التطور الكمي للتعليم الجامعي :

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر قفزة كمية تمثلت بارتفاع عدد المؤسسات التعليمية، تزامنت مع الارتفاع في عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات الجامعية و سنسلط الضوء على هذا التطور الكمي في الفقرات الآتية :

1.أ. التطور التاريخي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر :

يعود تاريخ التعليم العالي في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية ، حيث كان عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ضعيفا جدا وهذا راجع إلى سياسة التجهيل المنتهجة من طرف المستعمر، وقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مباشرة في موقف صعب لم يشهده هذا القطاع . ورثت الجزائر جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر التي أسست سنة 1851، والمدرسة المتعددة التقنيات بالحراش، والمدرسة العليا للتجارة، وتتمركز معظم هذه الهياكل في العاصمة ونواحيها. إن المتتبع لتطور التعليم العالي في الجزائر يؤكد الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع الحيوي والحساس ، حيث قامت بزيادة عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات ومن أجل إنتاج عدد أكبر من الإطارات القادرة على تسيير شؤون البلاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية (بقة الشريف، 2008، ص5).

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مائة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم خمسين (50) جامعة وثلاثة عشرة 13 مركزا جامعيًا، عشرين 20 مدرسة وطنية وعشرة (10) مدارس وطنية عليا وإحدى عشرة (11) مدارس للأساتذة و ملحقتين (02) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتعتبر اللغة العربية هي لغة التدريس في التخصصات الأدبية واللغة الفرنسية في التخصصات العلمية والتكنولوجية والطب.

أ.2. مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر :

إن أي عملية إنتاج تتطلب وجود مدخلات، وبعد القيام بعمليات التحويل نتحصل على مخرجات، وهذا ينطبق أيضا على المنظومة التعليمية .

أ.1.2. مدخلات التعليم العالي :

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر قفزات كمية من حيث عدد الطلبة المسجلين في تخصصات مختلفة عبر مختلف المؤسسات الجامعية، حيث قدر عدد الطلبة سنة 2014 حوالي 1119515 موزعين على سبعة وتسعون مؤسسة تعليم عالي كما هو موضح في الجدول رقم(01) .

من خلال الجدول (01) نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في 2014 بحوالي 1119515 أي أن عدد الطلبة قد ارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف.

الجدول 01 : " تطور عدد الطلبة مقارنة بعدد السكان خلال الفترة (2000-2014)".

السنة	عدد الطلبة	عدد السكان	% النسبة
2000	407995	30416000	1.34
2006	743054	33481000	2.22
2007	820664	34096000	2.41
2014	1119515	39100000	2.86

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

رغم ارتفاع في عدد الطلبة الذي بلغ حوالي 1119515 طالب في سنة 2014 إلا أنه مازال بعيدا عن المستوى العالمي المطلوب وذلك بمقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية والتي قدر عدد السكان في سنة 2005 بـ 299.8 مليون نسمة، وتقدر نسبة الطلبة الجامعيين إلى السكان بـ 5.7 % .

و نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) هيمنة الإناث على الذكور من حيث عدد تعداد الطلبة الذي قدر في سنة 2000/1999 بـ 51.10 %، ليصل إلى 61.1 % سنة 2015/2014 والتي تقدر بـ 712004 طالبة وهذا راجع إلى تفوق الإناث على الذكور في الدراسة .

الشكل 1: "تطور عدد الطلبة في الجزائر حسب الجنس للفترة (2000-2015)".

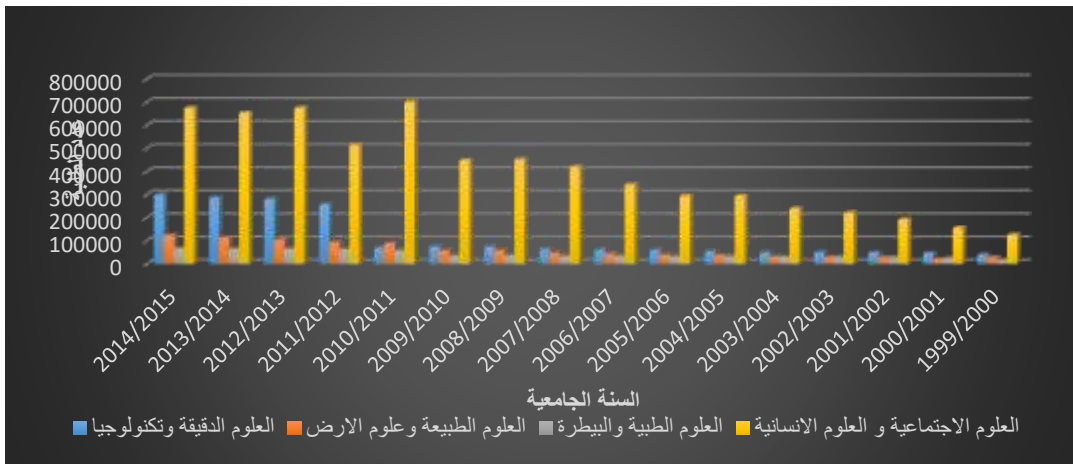


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Annuaire statistique n 44
statistique n 39 année universitaire, année universitaire 2014/2015 page 7 et 8
2009/2010 page 13 et 14.

اعتمدت السياسة التعليمية في الجزائر على سياسة التوسع الأفقي في التعليم بمختلف مراحله، هذه السياسة فرضتها مجموعة من الاعتبارات الموضوعية الديموغرافية والاقتصادية ارتبطت بالزيادة الطبيعية في حجم السكان والحاجة إلى توفير متطلبات التنمية من القوى العاملة المؤهلة في كافة التخصصات. وبقدر تعلق الأمر بالتعليم الجامعي يمكن تفسير أسباب الارتفاع في أعداد الطلبة بالعوامل الآتية (بقة الشريف، 2008، ص7) :

- تبني سياسة التوسع الأفقي في التعليم العالي من طرف الدولة الجزائرية وهدفها الوصول إلى مليون ونصف مليون طالب جامعي.
 - تبني سياسة مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة كامل نفقات التعليم العالي.
 - ديمقراطية التعليم بحيث تضمن لكل فرد من أفراد المجتمع مقعدا بيداغوجي في الجامعة.
 - ارتفاع معدلات النمو السكاني لدى الفئة الشبابية خاصة.
 - ارتفاع المكانة الاجتماعية والاقتصادية، للشهادة الجامعية في الجزائر.
- وإذا قمنا بتحليل تمركز الطلبة في التخصصات فنلاحظ أن معظم الطلبة يتمركزون في التخصصات النظرية كما هو موضح في الشكل رقم (02) الذي يوضح توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي حسب التخصصات التالية :

الشكل 2: "توزيع الطلبة حسب التخصصات العلمية في الجزائر للفترة (2000 – 2015)".



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Annuaire statistique n 44 statistique n 39 année universitaire, année universitaire 2014/2015 page 7 et 8 2009/2010 page 13 et 14.

رغم الزيادة الحاصلة في عدد الطلبة، إلا أن النسب الواردة في الشكل رقم (02) تشير إلى أن نسبة كبيرة من الطلاب فضلوا التوجه نحو الكليات الاجتماعية و الإنسانية على التوجه نحو كليات العلوم التطبيقية (الطب والبيطرة، العلوم الدقيقة والتكنولوجية، علوم الأرض)، حيث قدرت نسبة الالتحاق بالتخصصات النظرية في السنة الجامعي 1999-2000 بـ 60.45 %، لتبلغ أدنى مستوى لها في السنة الجامعي 2013-2014، أما نسبة الالتحاق بالتخصصات العلمية فقد قدرت سنة 2014 بـ 25.65 % وهي أعلى نسبة لها مقارنة بالسنوات السابقة.

وتعود أسباب ارتفاع التحاق الطلبة في التخصصات النظرية مقارنة بالتخصصات العلمية إلى عدد من العوامل من أهمها (فلاح خلف علي الربيعي، 2009):

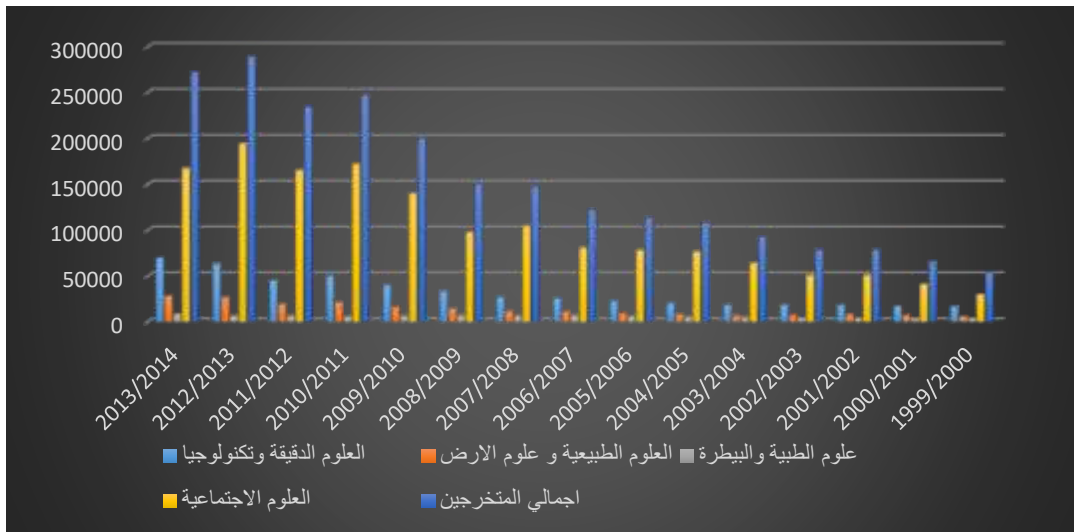
- ضعف التحصيل الدراسي للطلبة وعدم حصولهم على المعدلات التي تسمح لهم الدخول إلى الكليات العلمية التطبيقية.
- ضعف القدرة الاستيعابية في الكليات التطبيقية.
- يفضل قسم كبير من الطلبة الكليات النظرية لسهولة الحصول على شهادة -حسب وجهة نظرهم-.
- السياسات المنتهجة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والسلطات العليا التوسع في التعليم العالي، إذ تعتبر التخصصات النظرية أكثر ملائمة مع الإمكانيات المتاحة والتي لا تحتاج إلى هياكل ومباني ذات مواصفات خاصة، ولا إلى مخابر ولا تجهيزات علمية، كما أنها تستوعب عددا كبيرا من الطلبة وتسير بعدد محدود من أعضاء هيئة التدريس.

● نظرا لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة سواء من النواحي المادية أو الفنية ، وبذلك أصبح بعض الكليات العلمية والهندسية، تخرج الطلبة دون التركيز على التدريب والنواحي العملية في مجال تخصصهم ، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كفاءات ومؤهلات هؤلاء الخريجين. كما أفضى هذا الاتجاه إلى ضعف برفع كفاءة التعليم وتفعيل أداء المؤسسات الجامعية والاهتمام بجوانب تطوير المناهج التعليمية، واستحداث تخصصات نادرة وإدخال معايير ضبط الجودة في التعليم العالي عموماً.

أ.2.2. المخرجات:

تقوم مؤسسات التعليم العالي بتكوين الطلبة في مختلف التخصصات وذلك عن طريق تطبيقها لنظام ل م د (ليسانس - ماستر - دكتوراه) الذي دخل حيز التطبيق في السنة الجامعية 2004-2005 ، وليعمم فيما بعد على جميع مؤسسات التعليم العالي وذلك رغبة للالتحاق بالدول المتقدمة وإعطاء للشهادات الصفة العالمية. يتحصل الطالب على شهادة ليسانس بعد مرور 3 سنوات من الدراسة وبعدها يمكنه الحصول على شهادة ماستر بعد إكمال سنتين كاملتين من الدراسة وبعدها يمكنه الحصول على شهادة دكتوراه بعد نجاحه في المسابقة وتدوم مدة الدراسة 3 سنوات إلى 5 سنوات.

الشكل 03 : "تطور مخرجات التعليم العالي حسب التخصصات في الجزائر للفترة (2000 - 2015)".



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Annuaire statistique n 44 statistique n 39 année universitaire, année universitaire 2014/2015 page 10 2009/2010.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة الالتحاق بالتخصصات النظرية (علوم إنسانية والاجتماعية والاقتصادية) في الجزائر المتخرجين أعلى من المتوسط العالمي في حين أنها تعاني انخفاضاً حاداً في نسبة الالتحاق بتخصصات العلوم الصحية والزراعية مقارنة بالمتوسط العالمي وأمريكا وأوروبا.

الجدول 02 : "نسبة الالتحاق بالجامعات حسب التخصصات النظرية والتطبيقية في الجزائر و المجمع الدولية".

علوم إنسانية	علوم اجتماعية	طبيعية	هندسية	زراعية	صحية
واقتصادية					
أمريكا وأوروبا	13.3%	35.3%	9.7%	9.8%	1.3%
المتوسط العالمي	12.2%	34.5%	8.4%	12.5%	2.3%
الجزائر	19.21%	48.99%	7.34%	19.21%	0.6%
	2.08%				

المصدر : التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية حالتان عن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ص200. وبالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Annuaire statistique n 44 année universitaire 2014/2015 page

ب. التطور النوعي للتعليم الجامعي :

يرتبط مفهوم المواثمة بمفهوم الجودة باعتبار أن الجودة تشمل على مجموعة الصفات المميزة للمنتج أو النشاط أو العملية أو المؤسسة أو الشخص، التي تجعله ملبياً للحاجات المعلنة والمتوقعة أوقادراً على تلبيتها (فلاح خلف علي الربيعي، 2017)، وعليه فجودة مخرجات التعليم تتحقق عندما تطابق أو تواءم شروط واحتياجات سوق العمل، فالعلاقة بين الاثنين علاقة تناسبية طردية، بمعنى أن مخرجات التعليم يجب أن تتناسب، كما وكيفا مع احتياجات سوق العمل (المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، 2012).

وهناك عدد من المؤشرات التي تقيس جودة أو نوعية التعليم من أهمها :

ب.1. الإنفاق على قطاع التعليم العالي:

تعد ميزانية التعليم العالي من المؤشرات التي تدل على نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي بتخصيص مبالغ مالية كافية له، وما يمكن ملاحظته بشكل عام من خلال الجدول (3) هو وجود تزايد في نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي إلى ميزانية الدولة وارتبطت هذه الزيادة بعدة **عدة عوامل من أهمها**: النمو السكاني ، تزايد الاهتمام بالتعليم العالي ، تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، تزايد النفقات على التعليم العالي كالإيواء والإطعام وارتفاع المنحة المخصصة للطلبة ، وتجهيز مختلف مؤسسات التعليم العالي بالتقنيات الحديثة كالإعلام الآلي ، وتقليل الأعباء البيداغوجية على هيئة التدريس مما يتطلب زيادة في توظيف الأساتذة (تيلولت سامية، 2014، ص128). وبلغ متوسط هذه النسبة 5.75% وبمعدل نمو 8.62% خلال الفترة (2000 - 2015)، إلا أن هذه النسب تعد منخفضة إلى حد ما إذا ما قورنت ببعض الدول المختارة الأخرى مثل بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD, 2008، الموضحة في الجدول (4)).

الجدول 3 : "حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي في الجزائر للفترة (2000 – 2015) (دج)"

السنة	ميزانية تسير الدولة	الإنفاق على قطاع التعليم العالي	نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي إلى ميزانية الدولة %	معدل النمو
2000	965.328.164.000	38.580.667.000	4.00	-
2015	4.972.219.273.000	300.333.642.000	6.04	10.92
المتوسط			5.75	8.62

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية الجزائرية من 2000 إلى 2015.

الجدول 4 : "نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي موازنة التعليم في بعض الدول المختارة".

الدولة	نسبة الإنفاق على التعليم العالي من موازنة التعليم
الأمريكية المتحدة الولايات	37.1
الاقتصادي والتعاون التنمية منظمة دول متوسط	24.2
مصر	28.1

Source: OECD (2008), Education at a Glance, OECD, Paris

ب.2. نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي خلال الفترة (2000-2015) :

يعد الإنفاق على الطالب نوعا من أنواع الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي كلما كان الاستثمار كبيرا كلما كان العائد أو الربح كبيرا. ويحسب نصيب الطالب من الإنفاق على قطاع التعليم العالي بقسمة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي على العدد الإجمالي للطلبة المسجلين كما هو موضح في الجدول (5) ، ومن هذا الجدول نلاحظ أن الارتفاع في أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر قد صاحبه أيضا ارتفاع في نصيب الطالب من الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع بهدف تحسين نوعية الخدمات التعليمية الجامعية و الخدمات المقدمة في الإقامات فضلا عن تحسين الأوضاع المادية للطلبة عن طريق زيادة المنحة الجامعية المخصصة للطلبة.

إن نصيب الطالب الجزائري من الموازنة العامة للتعليم العالي يعتبر منخفضا مقارنة بكثير من الدول العربية كما موضح في الشكل (4) ، فقد بلغ نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي يقدر ب 1796.87 دولار، في حين بلغ في المغرب 3442، و 4421 دولار في الأردن، و 4500 دولار في لبنان، و 4634 دولار في تونس. أما في الدول المتقدمة فنصيب الطالب الأمريكي يقدر 22000 دولار، و 14000 دولار في استراليا (مروة بلتاجي، ص9).

ما يمكن استخلاصه من هذه المقارنة مع الدول العربية والدول المتقدمة، إن نصيب الطالب الجزائري منخفضا مقارنة بالدول العربية المجاورة وهي بعيدة جدا عن المستوى العالمي لذا وجب التركيز على النوع وليس على الكم.

الجدول 5 : "نصيب كل طالب من الإنفاق على قطاع التعليم العالي في الجزائر للفترة (2000 - 2015) (الوحدة (دج))."

السنة	الإعتمادات المخصصة للقطاع	عدد الطلبة المسجلين	نصيب كل طالب دج*
2000	38.580.667.000	407.995	94.561
2009	154.632.798.000	1.048.899	147.423
2014	270.742.002.000	1.119.515	241.828
2015	300.333.642.000	11.650.40	257.788

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل 04 : "متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر مقارنة بعينة من الدول العربية".



المصدر: مروة بلتاجي، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ص9، و الديوان الوطني للإحصاء، بتصرف من الباحثين .

ب.3. معدل التأطير عدد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس:

يعد مؤشر نسب التأطير أحد المؤشرات المستخدمة للوقوف على نوعية التعليم العالي في الجامعات ، وينبغي الإشارة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في أعداد الأساتذة في الجامعات في الجزائر ، فبعد أن كان لا يتجاوز 300 أستاذ بعد الاستقلال ، بلغ 17460 أستاذ سنة 2000 ، ليتضاعف إلى 53266 أستاذ سنة 2015 والجدول التالي يبرز التطور الحاصل في هيئة التدريس.

الجدول 6 : "تطور أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة (2000-2015)".

السنة	عدد أعضاء هيئة التدريس	معدل التأطير*
2000	17460	23.4
2015	53622	21.7

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Annuaire statistique n 44
statistique n 39 année universitaire, année universitaire 2014/2015 page 17
2009/2010 page 23.

وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في أعداد الأساتذة إلا أن معدلات التأطير مازالت مرتفعة جدا (أي أستاذ لكل 23 طالب)، فقد بلغت سنة 2015 حوالي 21.7% (أستاذ لكل 21.7 طالب). وإذا أردنا مقارنتها مع الدول الأخرى، فإن نسبة التأطير في الجزائر بعيدة جدا من المتوسط العالمي والتي تقدر بـ 16%، والجدول التالي يوضح نسب التأطير في الجزائر مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي. إن الجهود الدولة الجزائرية في مجال الاستثمار في قطاع التعليم العالي، مازالت بعيدة عن المستوى العالمي من حيث النوعية، وهذا الأمر ربما يعود إلى تركيز السياسة التعليمية على سياسات التوسع الكمي مع ضعف الاهتمام بالجوانب النوعية.

جدول 7: "نسب التأطير في الجزائر مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي".

الجزائر	متوسط الدول العربية	المتوسط العالمي
طالب/مدرس 26.9	24	16

المصدر: التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية حالتان عن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ص 208.

2. واقع سوق العمل في الجزائر :

1.2. مفهوم سوق العمل :

سوق العمل عبارة عن مؤسسة تنظيمية اقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم بيع خدمات العمل وشراؤها (عادل لطفي، 2007، ص 3)، وقد يكون سوق العمل محليا أو وطنيا أو حتى عالميا بحسب التخصصات والندرة، وهذا ما فرضته العولمة على سوق العمل، بالإضافة إلى ذلك فهناك سوق رسمية وسوق غير رسمية، وهي غير خاضعة للقوانين والتشريعات والقيود المحددة من طرف الدولة فهي تعمل في إطار غير قانوني. ويتميز سوق العمل بعدد من الخصائص المختلفة عن أسواق عوامل الإنتاج الأخرى منها (شريط كمال، 2014، ص 5) :

- التصاق خدمة العمل بالعامل (الجانب الإنساني)
- عدم إمكان تخزين سلعة العمل
- اختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية بل واختلاف سبب وجودها في السوق، وضرورات التدخل فيها ومستوياته وأثار مثل هذا التدخل.

2.2. واقع سوق العمل في الجزائر :

سنحاول تحليل سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، وذلك من خلال التعرف على المتغيرات الفاعلة في هذه السوق وهي :

أ. **السكان النشيطين:** السكان النشيطين هم الأفراد الذين يباشرون عملا مثمرا لصالح أصحاب العمل، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين باجر، وأولئك الذين يعملون بدون اجر (مؤشرات سوق العمل، 2003، ص 5). وقد عرف المكتب العمل الدولي السكان النشيطون بأنه مجموع السكان المشتغلين وغير

المشتغلين الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه. ومن خلال الجدول (8) نلاحظ أن عدد السكان النشيطين قد ارتفع من 8 مليون في سنة 2000، ليصل إلى 11.7 مليون سنة 2014 ويرجع ذلك إلى التطور الحاصل في النمو السكاني حيث انتقل عدد السكان من 30 مليون نسمة سنة 2000، ليصل إلى 39 مليون نسمة سنة 2014، كما نلاحظ أن معدل التشغيل يتراوح ما بين 39.8 و 43.2 % وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الصناعية، ويرجع سبب انخفاضه إلى التركيبة السكانية في الجزائر التي تتميز بارتفاع نسبة الأفراد الأقل من 15 سنة. أما فيما يخص معدل التشغيل فقد عرف ارتفاعا ملحوظا من 30.5 % سنة 2000، ليصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2013 والتي تقدر ب 39 %، ولتنخفض بعدها سنة 2014 لتصل إلى 37.5 %، ويرجع ارتفاع في معدلات التشغيل إلى برامج الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية خلال فترة الدراسة. ويعتبر النمو السكاني العامل الأساسي الذي يسهم في زيادة طلب على العمل.

الجدول 8 : "تطور عدد السكان الإجمالي والنشيطون والمشتغلون في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)".

السنوات	عدد السكان الإجمالي (بالألف)	السكان النشيطين		عدد السكان المشتغلون	
		العدد	معدل النشاط	العدد	معدل الشغل
2000	30 416	8 690 855	40.2	6 179 992	30.5
2013	38 300	11 964 000	43.2	10 778 000	39.0
2014	39 100	11 716 000	41.5	10 56 000	37.5

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

أما نسبة العمالة -المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر، فقد بلغت 37.1 % على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا ب 0.7 نقطة مقارنة بـ 37.1 % سنة 2014. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت ب 13 نقطة حيث انتقلت من 12.3 % إلى 13.6 % خلال نفس الفترة (الديوان الوطني للإحصائيات).

ب. توزيع القوى العاملة :

تتوزع القوى العاملة في الجزائر على القطاعين العام والخاص، إذ أن القطاع الخاص يشغل 58 % من إجمالي اليد العاملة وهو ما يعادل 6139000 مشتغل، أما القطاع العام فيشغل 42 % من اليد العاملة وهو ما يعادل 5083000 مشتغل.

أما بالنسبة للتركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي إذ يستحوذ قطاع الخدمات على نسبة التشغيل ب 61.6 % من إجمالي اليد العاملة. حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتركز في القطاع العام بنسبة 64.1 %، يليه

قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.8 % تم قطاع الصناعة بنسبة 13 % ، وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.7 % (الديوان الوطني للإحصائيات).

ج. البطالة :

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول وأشدّها خطرا هي مشكلة البطالة، حيث أن متتبع لأوضاع سوق العمل في الجزائر يلاحظ انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من أجل الحد من مشكلة البطالة.

إن معدلات البطالة انخفضت من 27.03 سنة 2001 إلى 10 % سنة 2010 وهذا راجع إلى تزايد مناصب العمل المستحدثة وقد ارتفعت في سنة 2015 بـ 11%، وتجدد الإشارة إلى أن هذا الارتفاع راجع إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا، بينما عرف هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث. ويرجع هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلى السياسة المنتهجة من طرف الدول للحد من تفاقم هذه المشكلة بالإضافة إلى تحسن مدا خيل الدولة الجزائرية نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

3. واقع مخرجات التعليم العالي في سوق العمل :

تبرز العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في عدة اتجاهات، إذ يقوم التعليم العالي بتزويد سوق العمل بالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على تلبية احتياجات ومتطلبات التنمية، وفي المقابل يقوم سوق العمل بتوظيف هذه الكوادر في مختلف المجالات. وبقدر ما يتم التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بقدر ما تتحقق المواءمة بينهما، حيث أن عدم التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة لدى فئة المتعلمين فيؤدي ذلك إلى إهدار الوقت والجهد والمال، لذا سنتطرق إلى واقع توظيف مخرجات التعليم العالي في سوق العمل الجزائري وبطالة المتخرجين ، لمعرفة مدى استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم العالي ومأمدي ملائمة هذه المخرجات لمتطلبات سوق العمل. وبالرجوع إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ، فإن معدلات التوظيف لذا هذه الفئة ضعيفة .

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لاحتواء هذه المخرجات في سوق العمل، وقد بلغ معدل العمالة لدى هذه الفئة سنة 2015 حوالي 61.5 بالمائة ، وهو ما يعكس أن سوق العمل في الجزائر غير قادرة على استيعاب جميع مخرجات التعليم العالي هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية. والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الجدول 09 : "تطور معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية خلال الفترة 2000-2015".

السنوات	معدلات بطالة حاملي الشهادات
2000	6.2
2013	14.3
2014	16.4
2015	14.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة لسنوات (2013-2015).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معدلات البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث قدرت سنة 2000 ب 6.2 % لتصل سنة 2015 إلى 14.1 %، وهذا الارتفاع راجع إلى السياسة المنتهجة من الدولة الجزائرية بزيادة عدد الطلبة، فقد عرفت خلال هذه الفترة تضاعف في مخرجات التعليم العالي، وهي مرتفعة مقارنة بفترة حاملي شهادات التكوين المهني التي قدرت ب 13.4 % سنة 2015، و 9.8 % للأشخاص بدون شهادة. وهو ما يعني أن فرص العمل متاحة أكثر للفئة غير المتعلمة، وأن الاقتصاد الجزائري عاجز عن توفير فرص عمل لمتخرجي الجامعات، وقد مست جميع التخصصات بدون استثناء إلا أنها متفاوتة من تخصص .

الجدول 10 : "معدلات بطالة حملة الشهادات في الجزائر موزعين حسب الجنس والتخصصات سنة 2010".

التخصصات	ذكر	أنثى	المجموع
الآداب والفنون	14.7	34.4	27.3
العلوم الاجتماعية، التجارية، والحقوق	14.0	43.7	28.7
العلوم بما فيها علوم الطبيعة والحياة، العلوم الفيزيائية، الرياضيات، الإحصاء والإعلام الآلي	9.8	28.6	18.1
الهندسة الصناعية التحويلية والإنتاج بما فيها الهندية	9.4	39.7	14.8
المعمارية والبناء			
الصحة والحماية الاجتماعية	1.6	5.9	3.8
تخصصات أخرى	11.4	17.3	13.4
معدلات بطالة حاملي شهادات التعليم العالي	11.1	33.6	21.4

المصدر : دلال بوعتروس، إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول/ جوان 2015، ص 101.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن معدلات البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية مرتفعة إلا أنها تتفاوت من تخصص إلى آخر، حيث أنه ترتفع في تخصصات العلوم الاجتماعية والحقوق بنسبة 28.7 % ، تليها الآداب والفنون بنسبة 27.3 % ، وتأتي بعدها التخصصات العلمية بنسب منخفضة مقارنة بالتخصصات النظرية .

ترجع أسباب ارتفاع معدلات البطالة في التخصصات النظرية إلى الأعداد الكبيرة من الخريجين فيها، أما سبب ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث خاصة في التخصصات الأدبية يعود إلى رغبة الطالبات الالتحاق بهذه التخصصات نظرا للوظائف المحترمة والمناسبة التي توفرها هذه التخصصات خاصة في مجال التعليم ،ناهيك عن أن مخرجات التعليم العالي تمثل 60 % من الإناث بالإضافة إلى الوظائف المحدودة التي تمارسها المرأة و رغبتها المكوث في البيت خاصة بعد الزواج. وتعتبر تخصصات الصحة و الحماية الاجتماعية اقل التخصصات عرضة للبطالة وهذا راجع إلى الطلب الكبير عليها في سوق العمل وإلى قلة مخرجاتها والتي تمثل 3 % من مجمل مخرجات التعليم العالي.

أما بالنسبة للتخصصات النظرية فيعود سبب ارتفاعها إلى تضخم مخرجاتها والتي تمثل 69 % من مجمل المخرجات التعليم العالي، فهي لا تلقى قبولا في سوق العمل في الجزائر ، وهو ما يعني عدم وجود تنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .

إن سوق العمل في الجزائر غير قادرة على تشغيل جميع مخرجات التعليم العالي، وترجع أسباب ارتفاع البطالة بين المتخرجين الجامعيين إلى الأسباب التالية (دحماني ادريوش، 2008، ص18):

فقدت الجامعة في الآونة الأخيرة سمعتها من حيث النوعية، لذا أصبح أرباب الأعمال لا يثقون في مستوياتهم التعليمية وأصبحوا يطالبون بالخبرة المهنية وهي لا تتوفر في حاملي الشهادات.

- ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة ويرجع ذلك لانخفاض مستويات التعليم.
- غياب التنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من حيث عدد الأيدي العاملة والتخصصات ومهارات المطلوبة في سوق العمل.
- عدم قدرة سوق العمل في الجزائر على توفير مناصب عمل لهذه الفئة أي أنه يرجع إلى ضعف الاقتصاد الوطني (وليد بخوش، 2017، ص45).
- ضعف روح المبادرة الفردية لدى حاملي الشهادات الجامعية وعدم قدرتهم على خلق مناصب عمل وإنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- توقف عن تعيين حملة الشهادات فقد كانت الدولة تتكفل بتعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا في القطاع الحكومي والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وبعد الثمانينات تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل والإجراءات الاقتصادية التي أدت إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخرجين مما أدى إلى ظهور مشكلة بطالة حاملي الشهادات (عبد الصمد و عقون ، 2011، ص11) .

الخلاصة:

برهنت الدراسة على صحة فرضية البحث التي تنص على انخفاض العائد الاقتصادي للاستثمار في قطاع التعليم العالي في الجزائر، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة الخريجين على الرغم من الجهود الكبيرة والتخصيصات المالية الضخمة التي بذلتها الجزائر للنهوض بقطاع التعليم العالي، فقد تبين من تحليل واقع مخرجات التعليم العالي وسوق العمل أن مخرجات التعليم العالي في الجزائر تعاني من عدة مشاكل من أهمها:

- تضخم مخرجات التعليم العالي الناجم عن تبني سياسات التوسع الكمي في استقبال أعداد متزايدة من الطلبة على حساب الاستثمار في النواحي النوعية.
 - تمركز معظم مخرجات التعليم العالي في التخصصات النظرية.
 - انخفاض جودة مخرجات التعليم العالي بسبب ارتفاع معدلات التأطير وانخفاض معدلات الإنفاق على الطالب مقارنة بالدول المتقدمة.
 - عجز الاقتصاد الوطني على توظيف مخرجات التعليم العالي.
 - ضعف التنسيق بين مخرجات النظام التعليم وشروط ومتطلبات سوق العمل.
- وللخروج من هذه المشاكل نقترح التوصيات التالية :

- تبني السياسات النوعية الهادفة إلى رفع كفاءة الأداء التعليمي والابتعاد بقدر الإمكان عن سياسات التوسع الأفقي، والتركيز على تقوية رأس المال البشري لزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- اعتماد سياسة للتنمية البشرية تؤمن زيادة القدرات والكفاءات والمهارات واستيعاب التقنية، وتطوير البنية التحتية في مجال المعرفة والمعلومات والبحث العلمي.
- الاهتمام بالنواحي النوعية للتعليم ورفع كفاءته الداخلية وعدم التركيز على التوسع الكمي لتلبية شروط متطلبات سوق العمل.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في لقطاع التعليم وتنظيم برامج التدريب بمختلف أنواعها.
- تطبيق نظام الجودة المدارس والجامعات لضمان هذه الجودة وصونها وإستمراريتها.
- ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلال الحالي بين التوسع في التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية، ومراعاة احتياجات سوق العمل من الكوادر الفنية المتخصصة.
- إعطاء الأولوية في تنمية القوى العاملة لبرامج التعليم التقني والتدريب المهني، التي تتيح التعايش مع واقع بيئة العمل وتعطي اهتماما للجوانب التطبيقية.
- أجراء التنسيق المستمر بين عملية التخطيط للتعليم وتخطيط القوى العاملة والتخطيط الاقتصادي لصياغة المقترحات الكفيلة بتحقيق نوع التوافق بين شروط سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي
- دعم للقطاع الخاص لرفع نسبة مشاركته في النشاط الاقتصادي وزيادة قابليته على استيعاب القوى العاملة.

المراجع المستعملة:

- ادريوش دحماني (2008)، بوطالب قويدر، فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدولة العربية" القاهرة، جمهورية مصر العربية) ، ص18.
- بقعة الشريف (2008)، تقييم جودة قطاع التعليم العالي في الجزائر على ضوء بعض المؤشرات الكمية، المؤتمر العربي الثاني "الجامعات العربية تحديات وطموح والمنعقدة في مراكش -المملكة المغربية، الجامعات العربية تحديات وطموح، ص5.
- تيلولت سامية (2014-2013)، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، ص128.
- الديوان الوطني للاحصائيات.
- زبون مل اسمر (2016)، الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالتعليم والتشغيل في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط-العدد(21)، ص3.
- شريط كمال (2014)، دور الإصلاحات الجامعية في الجزائر (نظام ل م د) في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، المؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، ص5.
- شكور شوقي سعيد، مدفوني هندة (2015)، محاولة تقييم الاستثمار في رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالي-دراسة حالة جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثاني(عدد خاص)، ص6.
- عادل لطفي (2007)، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية للتدريب "تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلطنة عمان، ص03.
- عبد الصمد سميرة، عقون سهام (2011)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة، ص11.
- فلاح خلف علي الربيعي (2009)، إمكانات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي. "المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد العشرون، السنة السابعة .
- فلاح خلف علي الربيعي (2017)، "تحديات الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا" بحث منشور مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. العدد 457 مارس 2017.
- مروة بلتاجي، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ص9.
- المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم(2012) "المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم" القاهرة

- مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط، العدد السادس عشر-ابريل /نيسان 2003- السنة الثانية،ص5.
- هزاع داود سلمان، الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته وأثره في سوق العمل، بحث تطبيقي في الكليات الأهلية العراقية، ص118.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وليد بخوش، قرارات يزيد (2017)، التخطيط التعليمي كإستراتيجية لتقليص بطالة خريجي الجامعات الجزائرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي العدد 21،ص45.
- وليد عامر، نرمين موسى، الاستثمار التعليمية في رأس المال البشري ومدى ملائمته لمتطلبات سوق العمل في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(37) العدد(1)، ص5.